

الحرية الأكاديمية والتعليم العالي في سورية

تاريخ - مقومات - واقع - آفاق

الأستاذة الدكتورة فادية المليح حلواني*

الملخص

من المتعارف عليه أن البحث العلمي هو الأرضية الأساسية لحل المشكلات وفتح آفاق الإبداع والتجديد والتطور، لمواجهة تحديات العصر، وتضييق الفجوة، وإزالتها بين المجتمعات العالمية في إطار ما يسمى بالعولمة، وتحقيق النهضة العلمية التي تعدُّ مفتاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق ما أطلقه محاضير محمد رائد النهضة الماليزية المعاصرة؛ في إطار أجواء وآليات تحقق فضاءات موائمة تتيح لهذه النهضة انطلاقها، وتحقق امتداداتها ضمن آفاق التطور والتنمية وحاجات المجتمع المحلي والدولي.

وأهم هذه الأجواء هي:

الحرية بمفهومها الواسع والمطلق والمنفتح؛ من حيث المناخ والآليات والمحيط...

* قسم اللغة العربية -كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة دمشق

وفي إطار مفهوم الحرية وأهمية البحث العلمي والدراسات الأكاديمية، ودورها في تحقيق النهضة؛ ظهر مفهوم متفرع هو مفهوم الحرية الأكاديمية، وقد أحيط هذا المفهوم بالعوامل الآتية:

1. أنظمة التعليم الجامعي وقوانينه.
2. المستوى العلمي والثقافي للهيئة التدريسية، والمدارس الفكرية المؤهلة لها.
3. الإمكانيات المتاحة.
4. المحيط المجتمعي الحاضن للمؤسسات الجامعية؛ من حيث العادات والتقاليد والقيم المؤثرة.

في البحث المقدم نستعرض مفهوم الحريات الأكاديمية في سورية؛ من حيث المقومات والواقع والآفاق المحتملة؛ في إطار مشروع التطوير والتحديث؛ الذي تتبناه الحكومة السورية.

1. نشوء التعليم العالي السوري وقوانينه.
2. المدارس العلمية والفكرية لأعضاء الهيئة التدريسية.
3. نظرة القوانين السورية إلى الحرية الأكاديمية.
4. المحيط السوري الحاضن: عقيدة - تقاليد وأعراف - نظام سياسي.
5. أنماط التعليم العالي في سورية وتطورها، وافتتاح الجامعات الخاصة.
6. علاقة جديدة بين سوق العمل ومخرجات التعليم في ظل عملية الإصلاح والتطوير.
7. العلاقة مع المجتمع المدني.
8. آفاق التطوير والتحديث، وأثره في الحريات الأكاديمية.
9. خاتمة تتضمن استنتاجات ومقترحات.

بدأ التعليم العالي في سورية مع بدايات تأسيس الدولة الحديثة نتيجة انفراط عقد الدولة العثمانية، ونضال السوريين مع رجالات الثورة العربية الكبرى لتأسيس دولة عربية واحدة تضم الولايات العربية من الدولة العثمانية. ومع هذا الطموح في تأسيس دولة قوية كانت بدايات نشوء التعليم العالي في سورية، فتأسس معهد للطب ومدرسة للحقوق بدمشق عام 1919م وفي عام 1923م سميت مدرسة معهد الحقوق، وتم لم شمل هذين المعهدين، وأقصد الطب والحقوق والمجمع العربي ودار الآثار العربية تحت اسم الجامعة السورية.

في عام 1928م أنشئت مدرسة الدروس الأدبية العليا، وارتبطت إدارتها بالجامعة السورية، وبعد عام تغير اسمها إلى مدرسة الآداب العليا التي أغلقتها سلطات الانتداب الفرنسي في عام 1935م¹

والمعروف أن التعليم في مدرسة الطب التي سبق وافتتحت في دمشق في عام 1903م من الدولة العثمانية كان باللغة التركية، لكن الأساتذة السوريين مع تأسيس معهدهم في عام 1919م مالبتوا أن قاموا بترجمة وإعداد مناهج جديدة باللغة العربية²، فكانت دمشق بذلك السبّاقة في الوطن العربي في تدريس الطب بالعربية اعتزازاً بهذه اللغة وبدورها وقدراتها، وليكون الأطباء من خريجها أكثر قدرة وانسجاماً مع مجتمعاتهم ومواطنيهم، وفهم أوضاعهم الصحية ومعالجتها.

ومن ثمّ فقد كان هذا الأمر تعبيراً واضحاً عن التعلق بالحرية والخلاص من اللغة التركية، ومن القيود التي يمكن أن يفرضها على العقل العلمي والثقافي لطالب العلم في حال بعده عن لغته الوطنية.

1 دليل جامعة دمشق لعام 2002 ص 9-10.

2 انظر د.فادية المليح حلواني - خليل مردم بك- رئيس المجمع العلمي العربي- دار البشائر بدمشق 1991 ص 23.

ولم يتح للجامعة الوطنية أن تتطور خلال مرحلة الحكم الفرنسي في حين كانت جامعتا بيروت الأمريكية واليسوعية هما الجامعتين الأساسيتين في منطقة بلاد الشام، وقد كان لهاتين الجامعتين تأثيراتهما المهمة في الإشعاع العلمي، وفي خلق حالة انجذاب للحياة الأكاديمية لدى المتتورين السوريين عموماً.

ومع فجر الاستقلال عام 1946م بدأ التطور الجدي للجامعة السورية بوصفها جامعة وطنية أساسية يرعاها حس علمي نام لدى المسؤولين السوريين، وطموح أكاديمي لدى الأساتذة الجامعيين المتخرجين من منابع مختلفة، وبشكل خاص من الجامعات الفرنسية، وآمال شعبية بإقامة صرح وطني علمي³.

وعلى الرغم من محدودية الإمكانيات لدولة ناشئة بإمكانيات اقتصادية شحيحة؛ فقد استطاعت هذه الجامعة - في ظل قانون إنشائها المأخوذ من قانون الجامعات الفرنسية، وفي ظل أجواء الحماس لها، سواء من الأساتذة أو الطلبة أو المسؤولين السياسيين - أن تحافظ على مكانة خاصة رفيعة المستوى، سواء من حيث قانونها أو مستواها العلمي والثقافي، فلم يكن تعبير الحرم الجامعي تعبيراً عن نظام خاص بها، وإنما كان يحمل معنىً اجتماعياً خاصاً يقرّ بها من القدسية التي ينظر بها المؤمنون إلى أماكن عبادتهم؛ حين يطلقون على المسجد الحرام المكي، أو على المسجد الأقصى الحرم القدسي.

لذلك انتعشت الحركة العلمية والثقافية في الجامعة السورية في إطار من الحرية الأكاديمية المصونة في البحوث والمؤلفات الجامعية والمناهج والمقررات؛ التي كانت تؤلف جميعها بلغة عربية فصيحة، أو بتعريب واضح للمراجع الأساسية، مع حرص واضح من أعضاء الهيئة التدريسية على تحرير الفكر الجامعي من قيود اللغة الأجنبية وفكرها في مجال التعليم، دون أن يعني ذلك إهمالاً لتعلم اللغة الأجنبية وإتقانها. كما

3 انظر: تاريخ الجامعة السورية - د. عبد الكريم رافق - مكتبة نوبل دمشق - 2004م ص 107 وما بعد.

أن الحياة الطلابية شهدت انتعاشاً من حيث المساواة بين الجنسين، وبين أبناء الوطن بجميع طوائفه دون تفرقة أو تمييز، وعلى المستويات كلّها، كما تمتع الطلبة بحرية التعبير عن آرائهم تجاه الأحداث السياسية والاجتماعية التي شهدتها سورية بمختلف التيارات التي كانوا ينتمون إليها، دون أن يؤثر ذلك في الجو التعليمي، وقد كانت ساحات الجامعة تشهد مظاهرات واحتفالات وخطباً و منشورات تعبر عن التيارات الموجودة في الحياة السورية والعربية عموماً. كما كان الطلبة العرب الدارسون في الجامعة السورية يتفاعلون مع هذه النشاطات، ويسهمون إسهاماً كبيراً فيها⁴.

وقد امتدت هذه الأجواء على كلية الهندسة المدنية التي تأسست في جامعة حلب، والتي شكلت نواة فيما بعد لجامعة ثانية في سورية سميت بجامعة حلب، وذلك بعد قيام الوحدة السورية المصرية، وتأسيس الجمهورية العربية المتحدة؛ بحيث تحول اسم الجامعة السورية إلى جامعة دمشق وتأسست جامعة حلب كما تحول في القاهرة اسم الجامعة المصرية إلى جامعة القاهرة. وانطبق على الحياة الجامعية في سورية ومصر قانون الجامعات الجديد للجمهورية العربية المتحدة الذي قلّل - بشكل بسيط - حرية الجامعات استناداً إلى السياسة العامة التي انتهجتها قيادة الجمهورية العربية المتحدة؛ وفق نظرية توظيف التعليم العالي لخدمة أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.⁵

وقد استمرت هذه السياسة بعد قيام ثورة الثامن من آذار في سورية، مع توجه سياسي في هيمنة الدولة على مناحي الحياة العامة جميعها من منطلق شعبي اشتراكي وفق المبادئ السياسية؛ التي طرحتها مبادئ ثورة آذار في عام 1963م.

4 كانت الجامعة السورية تضم بين صفوفها طلاباً من الأردن وفلسطين ولبنان والعراق، فضلاً عن بعض الطلبة من الأقطار العربية الأخرى، حيث تشكلت رابطة للطلاب العرب منذ عام 1944م (انظر: د. رافق تاريخ الجامعة السورية - مصدر مذكور - ص 280).

5 انظر: وثائق الجمهورية العربية المتحدة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة.

بعد عام 1970م وقيام حركة سياسية تصحيحية؛ بدأ توسع جديد في التعليم العالي الجامعي في سورية، فأُحدثت كليات جديدة وتخصصات مختلفة في جامعتي دمشق وحلب، كما أُسست جامعة جديدة في مدينة اللاذقية سميت بجامعة تشرين تخليداً لحرب تشرين (أكتوبر) التحريرية التي انطلقت من سورية ومصر في السادس من تشرين الأول سنة 1973م وبعدها أحدثت جامعة أخرى في مدينة حمص في وسط سورية سميت جامعة البعث، وكانت نواتها كلية للهندسة البترولية بحكم وجود أول مصفاة للبترول فيها، وبحكم مرور خط أنابيب نفط العراق إلى موانئ البحر المتوسط في كل من بانياس وطرابلس من حمص أيضاً.

ومع صدور قانون خاص لتنظيم الجامعات، وتشكيل مجلس أعلى للجامعات، وتبعية الجامعات الأربع لوزارة التعليم العالي؛ التي يقع عليها واجب تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيما يخصها، حدث تراجع في مفهوم استقلالية الجامعات، سواء من حيث رسم السياسة العامة لكل جامعة، أو تحديد الاختصاصات، أو تعيين أعضاء الهيئة التدريسية، أو سياسة قبول الطلبة، وتحديد أعدادهم، والاستثناءات المحددة للقبول خارج تسلسل علامات الثانوية، وكذلك تعيين رؤساء الجامعات ووكلائها وجميع مستويات المسؤولين فيها من عمداء كليات ووكلاء ورؤساء أقسام ومجالس علمية؛ عن طريق التعيين بدل الانتخاب، وبغض النظر عن المرتبة العلمية لعضو الهيئة التدريسية.

الأمر الذي أعاق مفهوم الحرية الأكاديمية بمعناه الواسع على الرغم من استمرار إبقاء صلاحيات المجالس العلمية كما هي واسعة. لها صلاحيات الحياة الجامعية كلها في جانبها العلمي والتدريسي.

ومما يجدر ذكره أن الحياة الجامعية السورية بقيت محافظة على النظرة الاجتماعية الخاصة بها؛ من حيث الاحترام والتميز، ووضعها في مقدمة الميادين الأخرى من حيث الترتيب الاجتماعي؛ سواء للأساتذة أو الجامعة ككل أو الطلبة أيضاً.

وبقي حال الحياة الجامعية متأثراً بالاعتبارات الآتية:

- 1- المدارس الفكرية لأعضاء الهيئة التدريسية، سواء من حيث انتمائهم الفكري والسياسي، أو من حيث المدرسة التي تعلموا بها خلال إيفادهم، وتأسسوا عليها.
- 2- قيام وزارة التعليم العالي بالإشراف على التشكيلات الجامعية في جانبيها الإداري والتنظيمي.

3- تدني المستوى المعاشي لأعضاء الهيئة التدريسية، وتأثرهم بالتدخلات المختلفة.

أ- بالنسبة إلى الاعتبار الأول تنوعت المصادر التي تكوّن فيها أعضاء الهيئة التدريسية فمن أساتذة تخرجوا في المدارس الغربية، وحملوا فكر حرية العمل الأكاديمي والحياة الجامعية، إلى أساتذة تخرجوا في الجامعات المصرية بمستويات علمية جيدة، مع تأثير وحماس لفكرة القومية العربية. ومن ثمّ مساهمة لتوجهات الدولة في فرض سياستها على الجامعة.

أمّا النوع الثالث فجاء من أعضاء هيئة تدريسية تخرجوا في الاتحاد السوفيتي ودول أوربة الشرقية بمستويات علمية مختلفة، مع بعض التوجهات الماركسية.

الأمر الذي أرخى بظلاله وتشابكاته على الحياة الجامعية؛ نتيجة هذا الخليط غير المتجانس، الذي شكل في جانب منه تنوعات مختلفة علمية وثقافية مفيدة وثريّة، وأوجد في الوقت نفسه تناقضات في طرائق التحليل والتفسير، وتعصّب للمدارس التي تعلموا عليها، والنظريات التي اعتقوها؛ كانت تظهر بطرائق بعيدة عن الشفافية والعلانية.

ب- أمّا بشأن الاعتبار الثاني فقد جاءت سياسة الاستيعاب، وتأميم الكتب الجامعية، وإلزام المدرسين بإعداد مقررات تدريسية وفق مفردات تقرّها المجالس، ليخلق حالة من التضخم والهبوط في مستوى كثير من المقررات وجمودها عن التطور؛ بحيث ابتعدت الحياة الجامعية عن طبيعتها أمام أساتذة يعاني بعضهم مشكلات معاشية ووظيفية مختلفة، وفي هذا الموضوع يمكن أن أذكر ما كتبه الدكتور سمير حسن عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة دمشق⁶:

(إن العدد الكبير من الطلاب لا يمكن التعامل معه إلا بالأسلوب التلقيني والإملائي، لأن المتابعة والحوار مع الطلاب لأسلوب أكثر فائدة يصبح غاية في الصعوبة، وكذلك فإن الراتب الضئيل للأستاذ الجامعي، الذي هو الأدنى بين جميع الدول المجاورة والأبعد قليلاً يجعل الأستاذ الجامعي يغرق في هموم المعيشة اليومية، والبحث عن فرصة الإعارة، وما يقتضيه ذلك من استهلاك وقت الأستاذ الجامعي، ولا يتيح له أو يترك له سوى وقت ضئيل لتطوير نفسه أو للبحث العلمي أو لمتابعة طلابه)، ويتابع د. سمير حسن واصفاً حالة التعليم في جامعة دمشق قائلاً:

«هذا هو جوهر المشكلة وتركيزها، حيث يعمق تأخر التعليم والبحث العلمي والتغذية السلبية الراجعة المتبادلة بين التعليم والبحث العلمي، الموضوعية، والذاتية، الداخلية والخارجية».

ت- أمّا الاعتبار الثالث فتمثل في ارتفاع تكاليف المعيشة في سورية بسبب هبوط قيمة الليرة السورية مقابل الدولار منذ الثمانينيات، وعدم تلاؤم الزيادات على الرواتب مع المستوى المعاشي، الأمر الذي ترافق مع ازدياد الطلب على

6 د. سمير حسن. (عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة دمشق)

البحث العلمي في جامعة دمشق: الواقع والآفاق، مقالة منشورة في صحيفة تشرين العدد 9295 تاريخ 2005/7/6 ص11.

الأساتذة المتميزين للعمل في الجامعات العربية الأخرى سواء في السعودية ودول الخليج أو في ليبيا أو حتى في الجامعات الغربية الأوربية منها والأمريكية، فخرت الجامعات السورية خيرة مدرسيها، مقابل ازدياد عدد الطلبة بشكل يفوق قدرتها الاستيعابية ومستويات أساتذتها الجدد، الأمر الذي أوجد حالة عدم توازن بين أعداد الاساتذه والطلبة بما يتناقض ومتطلبات الجودة التعليمية.

في مقابل هذه الاعتبارات الثلاثة السلبية في غالبيتها؛ هناك اعتبارات أخرى نضعها في خانة الإيجابية، وهي:

1. ديمقراطية القبول الجامعي، من حيث تعميمه، ومجانيته، وعدم التفريق بين الجنسين.
2. ازدياد نسبة الإناث في مراحل التعليم العالي جميعها بما فيه ازدياد عدد المدرسات.
3. إحداث دراسات تعليم عالٍ لمراحل الدبلوم والماجستير والدكتوراه، في غالبية الاختصاصات.
4. إحداث نظام الإيفاد العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية والتفرغ العلمي، الأمر الذي أتاح فرص الإيفاد إلى جامعات مختلفة لأعضاء الهيئة التدريسية بقصد الاطلاع والتعمق.
5. افتتاح اختصاصات جديدة تتماشى مع التطورات العلمية في مراحل الإجازة الجامعية الأولى، أو دبلومات التأهيل والدراسات العليا.

أمّا موضوع البحث العلمي والدراسات الأكاديمية التخصصية العالية، فقد بقي هذا الميدان شبه معدوم؛ لعدم وجود ميادين البحث العلمي وآلياته ومحفزاته، واقتصرت

الأمر على شكليات في بحوث تتطلبها قوانين الترفيع من مرتبة إلى أخرى بالنسبة إلى أعضاء الهيئة التدريسية.*

في هذا يقول د.سمير حسن سبق وذكّر⁷ «إن ببطء تطور البحث العلمي لا يرجع فقط إلى ضعف الإنفاق الحكومي... فالأمر غالباً ما يعود إلى طريقة إدارة البحث العلمي؛ التي يفترض أن تكون أبعد ما يكون عن التعقيدات البيروقراطية وقوانين أوامر الصرف العتيقة، والروتين المحبط للباحث أو للراغب في البحث الجامعي، ونضيف إلى أن الطريقة المركزية في إدارة البحث العلمي؛ من الصعب نجاحها في قطاع كبير يشمل ما يقارب العشرين كلية، والأربعين قسماً علمياً متخصصاً، وبطلابها الذين يفوقون المئة وعشرة آلاف طالب وطالبة.

الحرية الأكاديمية:

نشوء مفهوم الحرية الأكاديمية:

يشتمل مفهوم الحرية الأكاديمية، حرية الأستاذ والطالب والجامعة وحرمة، وحرية البحث العلمي، وحرية التعبير والتفكير والمناقشة، والمشاركة في الشأن العام، والحوار الاجتماعي والسياسي في إطار العلاقة العضوية بين الجامعة والمجتمع⁸.

*- صدر قانون في عام 2006م بإنشاء هيئة عامة للبحث العلمي ألحقت برئاسة مجلس الوزراء. ومنحت هذه الهيئة الاستقلالية المالية والإدارية بتفعيل البحث العلمي في سورية.
7 د.سمير حسن. مقاله مذكرة، وانظر: د. فادية المليح حلواني - آراء في الأدب والتعلم - دار البشائر بدمشق - ص132 وما بعد.
8 د.عز الدين دياب- حول العلاقة بين البحث العلمي والحرية الأكاديمية- الجامعات العربية اختياراً- مجلة دراسات استراتيجية- جامعة دمشق- العددان 17-18/2006 ص47.

تعرّف الجمعية الأميركية الحرية الأكاديمية بأنها «حرية أولئك الأشخاص المؤهلين علمياً في البحث عن الحقيقة واكتشافها ونشرها وتعليمها وفق رؤيتهم التي لا تخضع لأي سيطرة أو سلطة غير منهجية الطريقة العقلانية في البحث العلمي»⁹.

أمّا إعلان ليما الذي صدر في عام 1988م فيعرف الحرية الأكاديمية بأنها:

«حرية أعضاء المجتمع الجامعي في متابعة المعرفة، وتطويرها، وتحويلها من خلال البحث والدراسة والمناقشة والتوثيق والإنتاج والإبداع والتدريس عن طريق المحاضرات والمذكرات والكتب»¹⁰.

كما يحدد د. علي أومليل عناصر الحرية الأكاديمية على الشكل الآتي¹¹:

- الاستقلال الذهني والفني للباحث والأستاذ.
- تعدد مصادر التمويل للبحث العلمي والحياة الجامعية في المستويين الوطني والقومي.
- الأمن الوظيفي للباحثين.
- وجود هيئة تعليمية ومهنية.
- حرية متابعة البحث العلمي، ونشر البحوث، وعرض النتائج التي يتوصل إليها؛ على ألا تمس السلامة الوطنية القومية.
- الالتزام بالحقوق والحريات الأساسية التي تتضمن الحرية الأكاديمية.

9.د.علي أومليل- الحرية الأكاديمية والمواثيق الدولية- مجلة الهلال- القاهرة- عدد يناير (كانون الثاني) 2005 ص 91.

10.د.علي أومليل- المرجع المذكور ص 93-94.

11 المرجع السابق ص95.

كما يبيّن الباحث أن الحرية الأكاديمية لها الشأن الذي تمثّله الحرية، وتتصدر المقام الذي شكّلته، فضلاً عمّا ورد في الدساتير في عقول المبدعين والأحرار والمناضلين من أساتذة وباحثين ومفكرين وأدباء. وهي ذات صلة جدلية بالبحث العلمي، وتشكل الشرط الأهم في وجوده ونجاحه واستمراره وإبداعاته ذات الفضاءات الواسعة¹².

أمّا الدكتور محمد محمد سكران فيتوسع في تحديد نشأة وتطور معنى الحرية الأكاديمية، فيعيد بعضاً منها إلى الفكر الإسلامي مستشهداً بترجمة العلماء المسلمين لأعمال أرسطو وشرحها وتفسيرها والتعليق عليها.

ويتابع عن ظهور مفهوم الحرية الأكاديمية في الفكر الغربي، وارتباطها بنشأة الجامعات الأوروبية، وتطور مفهوم المعرفة، ولاسيما الجامعات الألمانية، ملخصاً المفهوم الألماني للحرية الأكاديمية على النحو الآتي¹³:

- حرية الأستاذ الجامعي في البحث والتدريس، وإعطاؤه أقصى درجات الحرية في مجال تخصصه، فليس ثمة قيد عليه سوى ما تفرضه طبيعة البحث عن الحقيقة من قيود الالتزام العلمي، والحيادية التامة في تناول القضايا.
- حرية الطالب الجامعي في التعليم، وإعطاؤه أقصى درجات الحرية في تعلّمه، فليس ثمة قيد عليه سوى أداء الامتحان النهائي آخر العام (أو الفصل).
- ضرورة العمل من خلال قيم التسامح في الحكم على الأشياء، على أساس أن كل شيء يقبل الصدق والكذب والنقاش والجدل، ومن ثمّ البحث مهما كانت درجة الثقة فيه.

12 د. عز الدين دياب- المرجع المذكور ص48 وانظر أيضاً د.مفيد الزبيدي- الحريات الأكاديمية في الجامعات العربية- مجلة دراسات عربية العدد 12,11/1996 بيروت ص105.

13 د.محمد محمد سكران - الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية - دار الثقافة للنشر القاهرة - 2001 - ص 47-48.

- ضرورة أن يحكم على صلاحية العمل العلمي ذوو الخبرة في مجال التخصص، فلهم وحدهم حق تقرير مدى صلاحية هذا العمل، ومدى توافر الشروط البحثية والعلمية فيه، ولا يحق لأي جهة أخرى، أو أي سلطة إدارية أو سياسية حق الحكم على العمل العلمي (شريطة توفر جانب الالتزام الأخلاقي إلى جانب العلمي في المحكمين).
- ضرورة توافر شروط الأمانة العلمية والصدق والحيادية والموضوعية التامة فيمن له حق الحكم على صلاحية العمل العلمي، وفيمن له حق التمتع بالحرية الأكاديمية.

قبل إجراء المقارنة النقدية بين مفهوم الحرية الأكاديمية المعاصر، وواقعها في الجامعات السورية كنموذج عن الجامعات العربية؛ نستعرض واقع الحرية الأكاديمية، وتطور مفهومها وتطبيقه.

الحرية الأكاديمية في سورية:

تشكل مسألة الديمقراطية التربوية مكاناً مركزياً بين القضايا الاجتماعية المعاصرة¹⁴ فلم يبق مفهوم الديمقراطية محصوراً بالمجال السياسي فقط، بل تعداه ليشمل مجالات الحياة جميعها؛ التي تمس المجتمع؛ وتتعلق به، وعليه فقد عدّ نشر التعليم من أهم أركان الديمقراطية؛ بحيث أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948م في مجال الحقوق الثقافية للأفراد حق كل شخص في التعليم.

كما قررت المبادئ العالمية ذات المضمون التقدمي الديمقراطي حق الطلبة جميعاً في التعليم المجاني بما فيه التعليم العالي؛ دون تمييز في العرق أو الجنس أو الدين أو

14 د. علي أسعد وطفة - علم الاجتماع التربوية - مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع - 1998.

المعتقد. ومن هذا المنطلق فإن التعليم في سورية نهجاً ديمقراطياً واضحاً منذ بداياته؛ بحيث اعتمد الأسس الآتية:

- إلزامية التعليم الأساسي؛ الذي كان يشمل المرحلة الابتدائية بين الصف الأول والخامس الابتدائي، والذي امتد إلى الصف السادس فيما بعد، ومن ثم امتد ليشمل المرحلة الإعدادية أيضاً بقرار جريء دخل في إطار عملية التطوير الشامل؛ الذي انتهجته سورية منذ بدء الألفية الثالثة.
- تنويع التخصصات في المراحل التعليمية اللاحقة للتعليم الأساسي جميعها سواء في المراحل الثانوية، أو التعليم المتوسط، أو التعليم العالي.
- تشجيع الإناث على الالتحاق في المراحل التعليمية جميعها؛ بحيث زادت نسبة الإناث على الذكور في بعض المراحل.
- تكافؤ الفرص التعليمية للطلبة وفق معايير لا تأخذ في حسابها غير الكفاءة، والمقدرة الدراسية.
- تشجيع التفوق، ومنح حوافز مختلفة للمتفوقين للارتقاء بتفوقهم .
- فتح مجالات المشاركة للمنظمات المجتمعية بشكل عام والطلابية والمعلمين بشكل خاص؛ لتوجيه العمليتين التربوية والتعليمية، والمساهمة في تطويرهما بما يتلاءم وحاجات المجتمع.
- تحقيق علاقة تبادلية بين المعلم و المتعلم في المراحل الدراسية كلها.
- تجديد الخطط و المناهج التعليمية، و إعادة النظر في التخصصات المفتوحة بما يتلاءم وحركة التطور العالمي وحاجة المجتمع الفعلية.

- تنوع قنوات التدريس وطرائقه ومجالاته بمختلف الأساليب الحديثة من التعليم الأكاديمي العالي إلى التعليم المفتوح، إلى التعليم بوساطة وسائل الاتصال الالكترونية الحديثة وصولاً إلى افتتاح الجامعة الافتراضية.¹⁵

وعليه فإذا كانت الحريات الأكاديمية في سورية هي جزءاً من ديمقراطية التعليم؛ فإننا نستطيع أن لا نتوقف عند إلزامية التعليم، ومجانيته على أهميته، واعتبارهما ركيزة أساسية في مفهوم ديمقراطية التعليم، وإنما نوسعه ليشمل الأركان الأساسية الأخرى لمفهوم الديمقراطية بشكلها الأوفى والأكمل من منطلق أن العملية التعليمية هي الأساس السليم للديمقراطية الحقة، وأن التقدم الاقتصادي والتنموي وتحقيق النهضة العامة يتلازم تلازماً كلياً مع التقدم في التعليم وتطويره، وأن نتائج التعليم ومخرجاته، وتأثيره في رفع مستوى المجتمع وإنتاجه هو أهم مفاهيم الاقتصاد المعرفي الحديث.

وقد حضن المجتمع السوري، ورعى مفهوم الحرية الأكاديمية بحكم الفكر الديمقراطي الذي آمن به. والتعددية السياسية والفكرية التي عاشها منذ استقلال سورية، والتي انعكست على الحياة الجامعية ونشاطاتها المختلفة في ظل من الاحترام والاعتراف بالرأي الآخر؛ على الرغم من الانقلابية العسكرية التي حكمت مدداً متعددة بعد نكبة فلسطين¹⁶.

15 التربية الافتراضية و... - د. فادية المليح حلواني - صحيفة تشرين الدمشقية -16- 5 - 2005م - العدد 9250.

16 شهدت سورية أول انقلاب عسكري في الوطن العربي بعد الاستقلال، فكان أول انقلاب للزعيم حسني الزعيم عام 1949 تبعته انقلابات أخرى للواء سامي الحناوي ثم للعقيد أديب الشيشكلي. لم تحاول جميعها اقتحام الجامعة من منطلق حرمتها على الرغم من التظاهرات المعارضة التي كانت تحدث بداخلها.

كما أن الميراث الإيديولوجي عند القيادات العلمية كان يتسم بالنضج والصدق والصدق الوطنية في العمل النهضوي العام؛ الأمر الذي أدى إلى بناء خرائط إدراكية للهواجس والمسلمات الوطنية.

ولم يكن الميراث الأيديولوجي ليطغى على العطاء العلمي، بل بالعكس فقد كان محفزاً لهذا العطاء بمختلف أشكاله التدريسية والتأليفية والبحثية، وكذلك المشاركة في المنديات الجامعية والحياة الطلابية.

وقد أعطى ذلك قدراً واسعاً من المرونة والاستقلالية بقصد الممارسة الهادفة، كما أدى إلى تطويع للإيديولوجيا وتطويرها، وأحياناً إلى إيجاد فضاءات انفتاحية أوسع فيما بين الأيديولوجيات المتنوعة، فقوى من إمكانات التعاون والتقارب، بدل التنافر أو التعصب والافتتال¹⁷.

الأمر الذي أكد أن أجواء الحرية الجامعية في ظل مستوى علمي متميز؛ سيؤدي إلى ارتقاء بالأفكار والسلوكيات التي تنعكس إيجاباً على حياة المجتمع الحاضر كله.

منذ عام 1963م وحتى عام 2000م حدث تحول في السياسة العامة للدولة السورية، وانعكس ذلك بالطبع على سياسة التعليم العالي؛ بحيث وضعت مؤسسات الدولة جميعها في خدمة السياسة العامة لها في إطار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي كانت توضع كل خمس سنوات من قبل هيئة تخطيط الدولة، والمجلس الأعلى للتخطيط (جامعتنا دمشق وحلب).

ومنذ عام 1970م حدث تطور في إنشاء الجامعات، فأصبح عدد الجامعات أربعاً بدلاً من اثنتين هما جامعة دمشق وجامعة حلب بسياساتها القليلة.

17 كانت جامعة دمشق تضم بين كبار أسانئتها قادة الأحزاب والعمل السياسي في سورية.

وافتححت مراحل المعاهد المتوسطة، كما افتححت بعض المعاهد العليا التي أتبعحت لوزارات الدولة المتخصصة كالمعهد العالي للموسيقا والمعهد العالي للفنون المسرحية اللذين ألحقا بوزارة الثقافة، والمعهد العالي للبحوث التطبيقية الذي ألحق بوزارة الدفاع.

وعلى الرغم من مركزية توجيه التعليم الجامعي وإلحاقه بوزارة التعليم العالي ومجلس التعليم العالي، وما يستتبع هذه المركزية من أجواء تؤثّر في الحريات الجامعية، ومن نشر للبيروقراطية، فإن جوانب إيجابية كثيرة اتّسمت بها هذه المرحلة، ولا سيما فتح مجالات التعليم الجامعي ومجانيته واسعاً أمام شرائح الطلبة جميعهم، وتعدد الاختصاصات، وزيادة عدد الموفدين وأعضاء الهيئة التدريسية من ذكور وإناث.

ومن ثمّ وجود ثقل للحياة الجامعية في المجتمع السوري يحسب حسابيه، من حيث تأثيره العلمي والثقافي والسياسي.

وعلى الرغم من الحديث عن تدني النوع التعليمي بسبب ازدياد الكم؛ إلا أن ذلك لم يمنع ظاهرة التفوق العلمي الفردي من جهة، وتعميم الثقافة المعرفية والعلمية من جهة أخرى على المجتمع كله بحكم تأثير الطلبة الإيجابي في مجتمعهم، فضلاً عن تخريج أعداد كبيرة من الإطارات؛ التي تولّت القيام بالأعمال المتوفرة على الصعيدين المحلي والعربي.

لكن ذلك رافقه هجرة المتفوقين شبه النهائية إلى البلاد الغربية لأسباب يمكن إرجاع بعضها إلى قصور في الحرية الأكاديمية، وتدنيّ في الرواتب، فضلاً عن عوامل أخرى، منها:

تأميم الكتاب الجامعي، وحصر العمل النقابي بنقابة المعلمين بحيث أصبح التنظيم النقابي الجامعي فرعاً من فروع نقابة المعلمين؛ في الجمهورية العربية السورية ككل؛ التي تضم معلمي وزارات التربية والتعليم العالي والأوقاف، وباقي الوزارات التي تتبع لها

مدارس أو معاهد تعليمية. مع إدخال التربية العسكرية إلى المقررات الجامعية الإلزامية، وما تبع ذلك من إدخال قطعات عسكرية في إطار إدارة التدريب الجامعي العسكري.

مما شكل حالة وجود ضباط بملابسهم العسكرية وأسلحتهم داخل الحرم الجامعي.¹⁸

أمّا بشأن الحياة الطلابية فقد اقتصر التنظيم على تنظيم موحد هو الاتحاد الوطني لطلبة سورية، وهو إحدى المنظمات التابعة لحزب البعث العربي الاشتراكي.

وعلى الرغم من عدم النص الحرفي على مفهوم الحرية الأكاديمية في قانون تنظيم الجامعات، فإنّ هذه الخطط التنموية حققت نتائج كبيرة في تطوير بنية الجامعات السورية؛ من حيث أبنيتها وتجهيزاتها وقدرتها الاستيعابية وتركيزها (على تعزيز الشخصية العربية للطلاب في تطويع محتوى المناهج بما يعمق الانتماء القومي، ويحمي الطالب من أي اضطراب ثقافي بإيجاد مقررين دراسيين هما اللغة العربية والثقافة القومية الاشتراكية من أجل تنمية ثقة الطالب بنفسه، وتأهيل الذاتية العربية لديه)¹⁹

ملاح سياسة تعليمية جديدة مع مشارف القرن 21:

منذ منتصف عام 2000م ومع مشارف القرن الحادي والعشرين بدأت ملاح سياسة جديدة ترسم في سورية، أطلق عليها سياسة التطوير والتحديث، رفعت شعارها الحكومة السورية مع تولى الرئيس بشار الأسد لرئاسة الجمهورية، وارتفعت شعارات ومبادئ عمل جديدة، يمكن تلخيصها بالنقاط الآتية:

18 بعد تولى الرئيس د. بشار الأسد رئاسة الجمهورية، وفي إطار سياسة التطوير والتحديث أُلغِيَ الوجود العسكري داخل الجامعة بقصد التدريب، كما أُلغِيَ مادة التربية العسكرية، واقتصرت على اتباع معسكر تدريبي واحد خلال العطلة الصيفية.

19 د. صالحه سنقره - تطور التعليم العالي في سورية - وزارة التعليم العالي السورية - 2000م .

- 1- تأكيد الارتباط بين التطوير الكمي والنوعي، وتحسين مستوى الأداء بما يتلاءم ومتطلبات السوق المحلي والعربي والدولي والحاجة المعرفية العامة؛ بحيث يتماشى مع ما هو معروف من سمعة جيدة للخصائص السورية، ويعيد للمتخصص السوري مكانته المرموقة على الصعيد العربي بشكل خاص.
 - 2- مشاركة المجتمع في عمليات التطوير والتحديث في ميدان التعليم، واستخدام وسائل الاتصال الجماهيري لهذه الغاية، وتشجيع تأسيس جمعيات مدنية أهلية متخصصة، وفتح مجالات تفعيلها.
 - 3- تحسين نوعية التعليم العالي، والعمل على تحويل الجامعات السورية إلى مراكز بحث وعلم وفكر وتأهيل بالاعتماد على الخبرات المحلية؛ في ظل التعاون المنفتح مع الخبرات العالمية والعالمية، والاتفاقيات مع الجامعات، ومراكز البحوث العالمية المتطورة.
 - 4- العمل على اجتذاب الكفاءات السورية المهاجرة؛ وفق خطة منفتحة ذات طابع وطني عام، مع تقديم الحماية والحوافز اللازمة.
 - 5- إنشاء مراكز بحثية تعليمية وتربوية، مع توثيق الصلة بينها وبين الجامعات والمعاهد والوزارات المختصة.
 - 6- تأكيد استقلالية الجامعات، ومنحها الحرية الكاملة علمياً وإدارياً ومالياً. عُدَّت هذه المبادئ طريقاً لإجراءات هدفها إخراج التعليم العالي في سورية من نمطية حشرته في عنق الزجاجة، رافقه حوارات مفتوحة بين الجهات ذات العلاقة، أكدت مبدأ المشاركة في اتخاذ القرار ومفهوم ديمقراطية التعليم²⁰.
- وقد ارتسمت هذه الدعوات والشعارات على الواقع التعليمي بالإجراءات الآتية:

20 التحديث والديمقراطية في تطوير التعليم في سورية - د. فادية المليح الحلواني - مجلة المعرفة بدمشق - العدد 478 تموز (يوليو) 2003 - ص 65-75.

- 1- تطوير الأوضاع الجامعية، وإحداث تخصصات جديدة تتماشى والتطور العلمي العالمي، وإعلان نيات العودة إلى انتخاب قيادات العمل العلمي الجامعي، وإخراج الجانب العسكري من الحرم الجامعي (المسؤولون عن التدريب الجامعي العسكري).
- 2- إدخال مناهج التعليم الإلكتروني، والتشدد في مستوى تعليم اللغات الأجنبية، وافتتاح معاهد للغات في الجامعات.
- 3- السماح بافتتاح جامعات خاصة لمؤسسات سورية بشروط أكاديمية دقيقة، وتأسيس جامعات مشتركة سورية أوروبية – وسورية ألمانية – وسورية أمريكية.
- 4- تأسيس الجامعة الافتراضية السورية.
- 5- الدعوة إلى تشجيع البحث العلمي، وتأسيس هيئة مستقلة خاصة به أُسِّسَتْ، وألحقت برئاسة مجلس الوزراء.
- 6- افتتاح فروع للجامعات الأربع في المحافظات المجاورة؛ تمهيداً لتحويلها إلى جامعات جديدة.
- 7- افتتاح نظام التعليم المفتوح والتعليم الموازي.
- 8- إصدار قانون جديد للجامعات بديل للقانون القديم الصادر في عام 1980م – مع إعطاء استقلالية أكبر للجامعة.
- 9- افتتاح جامعة جديدة في المنطقة الشرقية باسم جامعة الفرات في مدينة دير الزور، وهو هدف قديم لأبناء منطقة الجزيرة ودير الزور والرقعة.
- 10- تأسيس نظام قبول جديد عن طريق المفاضلة هو القبول الموازي بنسبة 5% من عدد الطلاب، رُفِعَ إلى 20% شريطة دفع الطالب المقبول لأقساط جامعية طوال مدة دراسته.

وعلى الرغم من أن هذا النظام في القبول أحدث ثغرة في مجانية التعليم في الجامعات الحكومية، ومنافسة للجامعات الخاصة، إلا أنه آمن مجالات لعدد من الطلبة يرغبون بالدراسة في بلدهم وعدم السفر خارج سورية، أو الدراسة في الجامعات الخاصة بسبب عدم التأكد من مستواها بعد.

أفسحت هذه الإجراءات مجالات كبيرة في حرية الاختيار للطلبة، كما أنها جاءت منسجمة مع نوااميس التغيير ومتطلباته؛ في محاولة ربط سياسة التعليم العالي بسوق العمل انسجاماً مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة أن المؤشرات التي توصل إليها برنامج تطوير التعليم العالي؛ أظهرت وجود فجوة بين ما ينتجه التعليم العالي من مخرجات تعليمية وبين ما يتلقاه سوق العمل من خريجين.

الأمر الذي حاولت الإجراءات المذكورة التصدي له؛ من خلال تطوير العلاقة بين قطاعي التعليم العالي وسوق العمل.

مشيرة في هذا المجال إلى ورشة العمل التي أقامتها وزارة التعليم العالي لربط مخرجات التعليم العالي بعالم الأعمال؛ بالتعاون مع برنامج الاتحاد الأوروبي، وقد هدفت الورشة إلى تقديم معلومات عن الممارسات المثلى للتشبيك بين الجامعات وسوق العمل، وتقديم الإطار العام لسياسة الربط؛ بهدف مساعدتها على وضع خططها التنفيذية، وتأمين الارتباط العضوي بين جودة التعليم وعلاقته بالسوق.

كما أن التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي دفع التعليم العالي؛ إلى إشراك القطاع الخاص بهذا الموضوع.

فإذا كان حق الطلبة في التعليم العالي فإن من واجب الدولة تأمين فرص عمل كافية.

وعلى الرغم من أن حق الطلبة بالتعليم مرتبط بصحة قرار الاختيار، وهو ما يؤكد أهمية الإرشاد المهني للطلبة، وعرض المعلومات الواضحة عن التغيرات الحاصلة في سوق العمل. فضلاً عن أهمية تأكيد ثقافة الشراكة بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية؛ نظراً إلى المصلحة المشتركة في هذا الميدان، وهو ما يستلزم دعماً مستمراً من الدولة عبر هيئة تخطيط الدولة، ومن برامج التنمية الأهلية والدولية على السواء.

وهو أمر يتلاءم ومتغيرات دور التعليم في مواكبة حركة سوق العمل، وتطويره؛ لتأمين مجالات عمل تواجه البطالة، وتحقق تقدماً ورقياً في مستوى الحياة العامة.

الحرية الطلابية:

كان من أهم الإشكالات التي واجهت وضعية التعليم العالي في سورية هي تقييد حرية الطالب في اختيار الدراسة التي يرغبها، وحصرها في مجموع درجاته في الثانوية العامة؛ بغض النظر عن الظروف التي واجهته في أثناء امتحان الثانوية العامة الوحيد، والرغبة، والموهبة.

وبحكم أن القبول كان يجري عن طريق المفاضلة المركزية وفق درجات الثانوية، فقد كان قبول الطالب يمكن أن يأتي جغرافياً بعيداً عن مكان إقامته ومحافظة، أو مخالفاً لرغباته وميوله الأساسية؛ مما كان يستدعي في حال وجود إمكانية لدى الطالب الانتساب إلى إحدى الجامعات خارج سورية، مع ما يترتب على ذلك من غربة وتكاليف وشعور بالغبن الداخلي، الأمر الذي كان يعدّ تقييداً في حرية الاختيار. وقد جاءت الإجراءات المذكورة آنفاً لتحل كثيراً من هذه الإشكالات، سواء عن طريق:

أ - افتتاح الجامعات الخاصة:

يعدّ هذا الإجراء أول خطوة في إدخال القطاع الخاص أو المجتمع المدني في العملية التعليمية الجامعية، وهي تنسجم مع ما ورد في البند ثانياً بشأن مشاركة

المجتمع في عمليات التطوير والتحديث في ميدان التعليم. وقد جاء المرسوم التشريعي رقم /36/ لعام 2001م وأول مرة في تاريخ سورية، الحديث ليسمح في مادته الثانية بجواز إحداث مؤسسات خاصة أو مشتركة في سورية تسهم مع الجامعات والمعاهد الحكومية في تقديم التعليم النوعي والمتميز في رفع مستوى التعليم والبحث العلمي، وزيادة التعليم الجامعي، وتلبية احتياجات التنمية الحالية والمستقبلية، وتدريب برامج عربية أو أجنبية بالتعاون المستمر مع مؤسسات حكومية أو عربية أو أجنبية معترف بها من دولها، كما يجوز إحداث فروع لمؤسسات تعليمية عربية أو أجنبية حكومية أو خاصة تخضع لأحكام المرسوم نفسه، وللأحكام الواردة في مراسيم الترخيص.

وقد أعطى هذا التشريع وأول مرة بعبارة واضحة الحرية الأكاديمية للمؤسسات الجامعية الخاصة المرخصة، وقد جاء في المادة الثامنة من المرسوم نفسه: «تتمتع المؤسسة بالحرية الأكاديمية» لكنه اشترط أن تكون هذه الحرية منسجمة مع القوانين وأهداف السياسة التعليمية في الجمهورية العربية السورية.

وفي الحالات كلها فإن هذه الخطوة وتمتع الجامعة الخاصة بالحرية الأكاديمية يُعدُّ تطوراً كبيراً، يتماشى والمفاهيم التي أطلقت لتسريع خطوات التطوير والتحديث في الحياة السورية عموماً؛ بما يتماشى والنظام العالمي.

ب - نظام التعليم الموازي:

وهو الانتساب إلى التخصص المرغوب فيه دون التقيد بالعلامات الدنيا للمفاضلة (بحدود قليلة، وبأعداد لا تزيد على 5% من أعداد الطلبة المقبولين وفق تسلسل درجاتهم في الثانوية العامة)، شريطة تسديد رسوم جامعية، أي: أنه تم التخلي عن مجانية التعليم مقابل مراعاة الرغبات، مع التنازل البسيط عن حدود العلامات في هذا النظام الجديد (جرت زيادة أعداد المقبولين وفق هذا النظام إلى 20% من العدد الإجمالي للطلبة في كل اختصاص للعام الجامعي 2005-2006م وما بعد).

ج - كما أُفتتِحَ نظام آخر باسم نظام التعليم المفتوح؛ بالاستفادة من تجربة جمهورية مصر العربية. وهو نظام تعليمي جاء ليحل أكثر من مشكلة كانت تقيد التعليم العالي السوري، وهي:

1- قبول الطلبة من حملة شهادة الثانوية العامة القديمة، أو التي مضى عليها عام فأكثر. علماً أن نظام الجامعات السورية الحكومية كان يشترط قبول حاملي الثانوية العامة الحديثة ومن العام نفسه فقط؛ مما كان يشكل قيدا كبيرا، وعدم اعتراف بالظروف الصحية والأريّة والمادية.

2- قبول انتساب الطلبة من خريجي المعاهد المتوسطة أو الاختصاصات المختلفة من الجامعات السورية، في حين كان الأمر محدوداً بتسجيل لاختصاص وحيد لا يجوز للطالب في إعادة تسجيله باختصاص آخر بعد تخرجه، سواء من المعاهد أو الكلية. الأمر الذي كان يدعو بعضهم إلى إعادة تقديم امتحان الثانوية العامة للحصول على شهادة ثانوية جديدة، يتيح لهم الانتساب الجديد للجامعة.

والحق أن هذا النمط الجديد من التعليم العالي فتح آفاقاً واسعة في تجديد التعليم العالي السوري، ومدّه بدفعة حياة متجددة، يمكن لها إذا ما تطورت واستقلت بمفهوم جامعة جديدة باسم جامعة التعليم المفتوح، لها كلياتها وفروعها في المحافظات باتفاقات خاصة مع الجامعات السورية القائمة؛ (لاستثمار قاعاتها، أو اعتماد شهاداتها)؛ بحيث يمكن لها أن تخطو خطوات أكبر وفق أهدافها شريطة تأهيل مدرسيها بما يتلاءم وطبيعة هذا النظام التدريسي.

وقد حققت هذه التجربة:

1- إعادة تأهيل عدد من أصحاب الشهادات الثانوية أو المتوسطة أو الجامعية، سواء باختصاصات جديدة، أو بتجديد ومتابعة الدراسة العالية.

الأمر الذي حقق حياة علمية في المجتمع السوري؛ بدلاً من بعض الخمول والكسل والتردد والبحث عن جامعات خارج القطر للدراسة، أو إعادة تحديد الاختصاص.

2- أوجدت فرص عمل جديدة لكثير من الأساتذة الجامعيين والاختصاصيين في شؤون العمل والإدارة والجامعة؛ إلا أنها بقيت ضمن الروتين نفسه، مما يحتاج إلى استقلالية خاصة فيما لو أقيمت أو تأسست جامعة مستقلة لهذا النظام التعليمي.

د - افتتاح جامعات وفروع جديدة تؤمن توزعاً جغرافياً ملائماً.

ج - الجامعة الافتراضية:

جاء المرسوم التشريعي بإنشاء الجامعة الافتراضية السورية؛ لتعتمد التدريس الإلكتروني بمستلزماته جميعها، وإلغاء هيمنة التعليم التقليدي، والاستفادة من التقانة المتطورة والسهولة الانتشار للإنترنت بدخول مجال التعليم الإلكتروني. خاصة إذا علمنا أن هذا النمط من النظام التعليمي قد أصبح خياراً متنامياً، وقد وصل نموه إلى نسبة 96% سنوياً وفق إحصاءات جريدة الفانينشال تايمز لعام 2001م وهو في تنام مستمر.

مع الإشارة إلى أن هذا الميدان الجديد سيفتح المجال رحباً للاستفادة من الكفاءات الأكاديمية السورية المميزة في الجامعات السورية المختلفة، ومن ثمّ سيّتيح فرصة كبيرة لهم لتقديم خبراتهم وأفكارهم، والتخلص من القيود البيروقراطية، والأنظمة النمطية التقليدية؛ التي لم تستطع أن تتخلص منها حتى الآن الجامعات السورية، على الرغم من القرارات التي أعطتها حرية العمل الجامعي.

وستتيح الجامعة الافتراضية إمكانية تخطي الحدود القطرية علمياً ببسر وسهولة، ومن ثمّ سنفتح ميداناً رحباً لانتساب الطلبة العرب، والاستفادة من الطاقات والخبرات التعليمية السورية.

كما ستتيح هذه الجامعة الإمكانية لانتساب طلبة أبناء المغتربين في أنحاء العالم كلّه، الأمر الذي سيوفر عليهم مشقة الانتقال إلى سورية، وسيؤمن في الوقت نفسه تلبية الرغبات لدى كثيراً منهم للنهل من منابع التعليم السورية الأصلية، و تواصل الاتصال مع البلد الأم.

إن الميزات والإعفاءات التي منحت لهذه الجامعة هو أمر يدل على الرغبة الجازمة لدى المشرع لتحقيق النجاح المطلوب لهذا الميدان الجديد، وهي ميزات ستكون دعماً حقيقياً لضمان نجاحها، وتحقيق أهدافها.

وبشأن تساؤل بعضهم عن جدوى إقامة هذه الجامعة قبل الانتهاء من عملية تطوير الجامعات السورية القائمة حالياً وتحديثها؛ فإنه سيعطي دعماً كبيراً لعملية التطوير الجارية للجامعات السورية القائمة، وسيتيح المجال واسعاً للاستفادة المتبادلة على طريق تحقيق أهداف الارتقاء، والتحول إلى مراكز إشعاع، وخلق جوّ ثقافي وعلمي ومعرفي عام، تماماً كما كانت منذ بداياتها، وسيفتح مناحاً من أجواء جاذبة للأسراب المهاجرة، في مناخ يتيح العيش في أجواء الحرية، سواء من حيث المصادر المفتوحة والآراء والتحليل والبحوث، ومن ثمّ إشاعة قيم الحرية، ونتائجها الفكرية والإبداعية في المجتمع كله.

كما أن إتاحة استخدام وقت الفراغ بطريقة بناءة وإيجابية تشكل نوعاً من ممارسة الحرية بشكلها البناء، وتنمي مجالات التفكير والتحليل في موضوعات الدراسة بشكل ذاتي وإيجابي، ويوسع ملكة تحمل المسؤولية المباشرة والانضباط الذاتي، والمبادرات، وكسر الحواجز التي تمنع التواصل مع طلبة من مختلف الجنسيات والمشارب الثقافية.

إن الخروج من النمطية التي سادت التعليم التقليدي طوال تاريخ التعليم العالي خلال العقود الماضية ليست عملية سهلة، كما أي عملية انتقال أو تغيير في المجتمع؛ لذلك فإنني أرى فيما تم حتى الآن خطوات جريئة وكبيرة، وأعتقد أنه بفضل وجود

وسائل الاتصال الجماهيري، ذات القدرة الكبيرة على العرض والشرح والتواصل والإقناع، يمكن اختصار كثير من الوقت والجهود للوصول إلى المبتغى، بحيث يتم التركيز على شرح الأنماط الجديدة، ومشاركة الجماهير المستهدفة في مناقشتها، وتبيان أهدافها وطرائقها جميعها؛ لأن القاعدة تقول: «إن الإنسان عدو ما جهل» ولذلك عُدَّ الإعلام الجماهيري من أركان أي عمل جديد. وفي هذه الحالة، ومع تفهم الجماهير الطلابية وذويهم واقتناعهم؛ فإن الانتقال إلى الأنماط الجديدة يكون عملاً واسعاً ويسيراً يحقق حرية الاختيار، والتعود على مسؤولياته، مما يحمل القائمين على الأنماط الجديدة مسؤولية كبيرة في تقديم أفضل ما لديهم من العلم والقدرة على استخدام التقنيات الجديدة، والتواصل مع المراكز والجامعات العالمية؛ بحيث يشعر الطلبة بفوائد وأهمية التحاقهم بهذه الأنماط الجديدة، ويعايشون فضائنها.

إن الحياة الجامعية للطلبة هي من أخصب مراحل الحياة العمرية؛ من حيث النفتح والطموح والنشاط والرغبة في الانطلاق نحو الأفضل؛ مما يستدعي منح هذه الحياة التسهيلات اللازمة لممارسة نشاطاتهم ومواهبهم في المجالات العلمية والأدبية والفنية والرياضية جميعها، وهو ما يتولاها في الجامعات السورية الاتحاد الوطني لطلبة سورية كمنظمة طلابية وحيدة تُنتخب قياداته من جماهير الطلبة المنتسبين إلى الاتحاد، وتمثل فيه شرائح مختلفة من الطلبة ذكوراً وإناثاً.

ويتمتع الاتحاد الوطني بكثير من الحرية في عمله، والدعم لنشاطاته الطلابية؛ التي تتضمن دورات تأهيلية ومعارض وندوات ومباريات ومعسكرات، فضلاً عن تمثيله في المجالس الجامعية جميعها.

إن الآثار الإيجابية للتعليم تكون عادةً بعيدة المدى، ومن ثمَّ فإن قطف ثمارها لا يتم بصورة سريعة؛ ولهذا فإن القيادة ذات الأفق الاستراتيجي هي التي تهتم بهذا الميدان، فعن طريق عمليات التنوير والتنقيف والتوعية والتعليم في أجواء الحرية؛

تظهر تلك الفئات القيادية من الأجيال التي لا تتماشى مع تيارات التراخي والتقليد والإذعان، فتسعى دائماً إلى التغيير والتطوير المنشود في إطار العمل المؤسساتي، والبيئة الإيجابية الحاضنة، وهو ما يعطي للإجراءات القائمة في تطوير التعليم العالي، وفتح آفاقه في مستويات وأنماط مختلفة، المجال لأفق حضاري متطور.

وإذا كنت قد ركزت في استعراضني على التجربة السورية؛ فإنني لم أقصد في ذلك تركيزاً عليها لأنها بلدي، بل لأن هذا النموذج السوري يكاد يكون نموذجاً للتعليم العالي في أغلب دول المنطقة العربية في العقود الخمسة الماضية.

خاتمة وتوصيات:

وبعد هذا العرض تجدر الإشارة إلى أن تخوفاً دائماً كان يتحكم في إعطاء الحرية العامة والأكاديمية قانوناً وواقعاً بحكم تكاملية الحياة العامة، ومفاهيم الالتزام الأخلاقي والعلمي والوطني، وبسبب ضعف مفهوم الدولة من جهة، ومن ثمّ عدم احترام دستورها وأنظمتها، وضعف الالتزام بالقيم جراء التخلف الذي أصاب البلاد العربية لقرون طويلة نتيجة الاستعمار والجهل والامية، وبسبب التغيرات العالمية المتسارعة وتأثيراتها في المجتمعات العربية، سواء الثورية منها أو غيرها.

وإذا كان مفهوم الحرية الأكاديمية كما عند «بروبشر Brubacher»²¹ هو أسلوب تربوي من أساليب التدريس نظراً إلى آثارها الإيجابية في إثارة الفكر، وبناء الشخصية المستقلة في مقابل التلقين؛ فإن أسلوب المقررات الإلزامية؛ الذي اتبع في إطار تأمين الكتاب الجامعي، وتقييد حرية الأستاذ الجامعي في منعه من المغادرة لحضور معرض أو نشاط علمي أو اجتماعي حتى ولو إلى (بلدان عربية شقيقة مجاورة) إلا بإذن خاص مع ما يتطلب ذلك من إجراءات بيروقراطية ولو كان خلال

Brubacher , G.S: Modern philosophies of Education itd, Bemly- Delhi. 1969, P. 277.

العطلة الصيفية ونهاية الأسبوع؛ هو انسجام مع الجو العام في عدم الاعتراف بالحرية الأكاديمية للأستاذ، والتخوف من تطبيقاتها في البعد عن الالتزام العلمي والأخلاقي والوطني وعلى الرغم من أن قانون تنظيم الجامعات الجديد الذي صدر عام 2006م نص في المادة 95 على تمتع عضو الهيئة التدريسية بحرية التعبير وفق التقاليد الجامعية (على أن يلتزم بمبادئ الموضوعية العلمية و أهداف الجامعات المنصوص عنها في القانون) *وطبيعي أن حرية التعبير هي شأن أساسي من شؤون الحرية الأكاديمية، وهو أمر تتحمل مسؤولياته إدارة الجامعات والتنظيمات النقابية وفق عقلية منفتحة وعلمية.

إن من خصائص ديمقراطية التعليم في سورية التي أخذت تبرز منذ بداية القرن الحادي والعشرين؛ هي في هذه الحركة الديناميكية الكبيرة؛ التي تقوم بين مكتب التعليم العالي السوري واجتماعاته ولقاءاته مع مجالس الجامعات السورية، بما فيه اللقاءات الميدانية؛ لشرح خطة التطوير، والاستماع للأراء والمقترحات المختلفة، وهو أمر على درجة كبيرة من الأهمية في هذه المرحلة بالذات؛ للوصول إلى برامج وخطط متكاملة ومقبولة من الأطراف ذات العلاقة (أساتذة وطلبة وإداريين وخبراء والمجتمع المحيط والراعي).

من منطلق أن السمة المميزة لبرامج التطوير القائمة هي في الطموح من جهة، والعلمية والشفافية من جهة أخرى، الأمر الذي يعني الوصول إلى خطة محددة الغايات، مرسومة الأهداف، واضحة الطرق وقنوات العمل وأشكاله، مقبولة ومدعومة من أفراد المجتمع المحيط الراعي لها.

كما أن التقنيات الحديثة في الإدارة والتنظيم وطرائق التحليل ومناهجه؛ ما يجعل من هذه اللقاءات والاجتماعات الطريق الأسلم، والأوضح للوصول إلى المبتغى.

إن مبدأ المشاركة في اتخاذ القرار والوصول إليه عن طريق الحوار المفتوح بين الجهات ذات العلاقة بأوسع أبعادها وشرائحها المختلفة، هو القاعدة المتينة لديمقراطية التعليم في سورية، ومن ثمّ لضمان حرية أكاديمية تؤمن الأجواء اللازمة والضامنة لحياة جامعية ذات مستوى عالٍ ومميّز.

إن عمليات التطوير والتحديث في التعليم العالي لا تتطلب فيما تحتاج إليه عملاً تقنياً، وخبرة فنية فقط؛ لكنها تتطلب في الدرجة الأولى عملاً تنظيمياً إدارياً، يعتمد فكراً إدارياً متطوراً، وقيادة إدارية عالية المستوى، تفهم كنه التطور وفلسفته، وتفتح أمامه آفاق العمل الإداري في إطار من الديمقراطية؛ بحيث تطوّر النصوص لتساند الحرية الأكاديمية وتدعمها؛ بدلاً من أن تعوقها، وتقف حجرة عثرة في وجهها. فالإدارة في الأساس – ولاسيما الحياة الجامعية – هي تنظيم من جهة وفتح في إطار التنظيم لكل آفاق الخدمة ومجالاتها للمستفيدين، ولتحقيق الأهداف في إطار من الالتزام بأعلى مستويات الخدمة من جودة وإتقان وتعلم وتعليم.

وفي السياق نفسه فإن البدء في تطبيق اختبارات القبول الجامعي وفق اختبارات معيارية، تخفف من الاعتماد على مجموع علامات شهادة الثانوية العامة كأساس وحيد في القبول الجامعي، هو إجراء يهدف إلى تحسين عملية القبول، وتصحيح مساراتها فائدة للطالب، ومنعاً لهدر وقته من جهة، وهدر الإمكانيات المتاحة من جهة ثانية*.

كما أن تعديل نظام الامتحانات الفصلية في الجامعات السورية، وإضافة فصل امتحاني ثالث محدّد بثمانية مقررات كحد أعلى؛ يمنح الطلبة فرصة تضمن التزامهم بجدية ومتابعة دراسية، وحرية أكبر؛ تخفف من قساوة امتحان الفصلين السابقين فقط.

* د. أكرم القش – الاختبار المعياري للقبول الجامعي - صحيفة تشرين الاثنيين 2010/8/16م دمشق.

إن ما ورد في مجال التعليم الجامعي والعالي في الخطة الخمسية التاسعة²² من أهداف استراتيجية، تتضمن تطوير مستوى التعليم العالي والمتوسط في الحصول على مخرجات متميزة كما ونوعاً، والتركيز على البحث العلمي، وتطوير نظم التعليم والامتحانات والقبول الجامعي، وتطوير التشريعات الجامعية، وإعادة هيكلة منظومتها الوطنية، وإنشاء مراكز التميز العلمي والبحثي، والتوسع في تطوير تقنيات التعليم، و تعميق استخدام الوسائط المتعددة في مجال الإجراءات، وتطوير تأمين احتياجات أعضاء الهيئة التعليمية، كل ذلك يؤكد الاهتمام الكبير بتأمين مستلزمات التطوير والتحديث للوصول إلى تعليم عالٍ يستوفي جميع شروط أسباب النهضة العلمية والمجتمعية، بحكم العلاقة المتشابكة بين التعليم والنهضة المجتمعية، والتي تعدّ الحرية الأكاديمية أحد مقوماتها الرئيسية.

وأخيراً يمكن اقتراح بعض التوصيات لعلها تسهم في تطوير الحريات الأكاديمية في الحياة الجامعية السورية والعربية، وتعميق مفهومها؛ لتكون منيرة للمستقبل القادم.

1. دعم التعاون والشراكة في مجال الدراسات والبحوث الجامعية، والتواصل الحر والمفتوح بين الجامعات السورية والعربية خاصة، والعالمية، وتبادل أساتذتها.
2. دعم اتحاد الجامعات العربية المنظمة الوحيدة لتنظيم عمل الجامعات العربية، وتفعيل دورها في إقامة ندوات وورشات عمل، ومؤتمرات في مجال الحريات الأكاديمية؛ بالتعاون مع الجامعات السورية.
3. العمل على التحرير الكامل لشبكات الاتصال الثابتة والمتنقلة، وخفض أسعار الاتصالات للأساتذة الجامعيين.

22 الخطة الخمسية التاسعة - هيئة تخطيط الدولة - دمشق - 2009م.

4. إعطاء أولوية للتعليم الرقمي والافتراضي عبر استخدام الإنترنت في الجامعات والمعاهد، ومختلف المجالات التربوية والتعليمية.
5. توحيد أطر الاعتماد ومقاييس الجودة التعليمية بين الدول العربية، وتكليف اتحاد الجامعات العربية بوضع الدراسات اللازمة، مع أخذ واقع الحريات الأكاديمية في الحسبان من حيث المعايير المعتمدة التي تشمل حق التعبير عن الرأي، وحرية الضمير، وحق نشر المعلومات والمعارف وتبادلها، وحق المجتمع الأكاديمي في إدارة نفسه بنفسه، واتخاذ القرارات الخاصة بتسيير أعماله، ووضع اللوائح والأنظمة والإجراءات؛ التي تساعد على تحقيق أهدافه التعليمية، والبحثية العلمية.
6. تأكيد أهمية تعاون الجامعات مع جمعيات وشخصيات المجتمع المدني؛ في إطار إعادة الصلة الاجتماعية بين الجامعة ومجتمعاتها.
7. وضع جائزة سنوية لأفضل جامعة في مجال الحريات الأكاديمية؛ بإشراف لجنة تضم في عضويتها أكاديميين كباراً، مع وضع شروطها المعتمدة على إعداد بحث أو دراسة ميدانية؛ من منطلق الحرية الأكاديمية الجامعية، ونتائجها.
8. إن الوجه الأول لغنى الوطن هو باختلاف عناصره من إيمان وثقافة، تشكل لوحة منألفة تشع من أعماقها، وأعتقد أن رؤيتها في ظل الحياة الجامعية المظلمة بالحرية الأكاديمية هي المجال الرحب لرؤيتها.
9. تعزيز الوعي بأهمية الحرية الأكاديمية في الجامعات؛ عن طريق تزويد الأكاديميين بالمعرفة والخبرة والمعلومات عن واقع الحريات الأكاديمية في جامعات العالم ونتائجها؛ على الجودة التعليمية والمخرجات التعليمية، مع ملاحظة أن نشر الوعي يشمل أطراف المجتمع الأكاديمي الثلاثة، وهي: الهيئات التدريسية، والطلبة، والإداريين.

10. العودة إلى نظام الانتخابات في المواقع الإدارية للأقسام العلمية والكليات، أو بإحداث مجالس علمية منتخبة في كل قسم وكلية، تكون مسؤولة عن الأمور العلمية جميعها، سواء ما يتعلق بالمقررات، أو التكليف بالتدريس، أو تأليف الكتب وتحديد المراجع واعتمادها، أو في الإيفاد والترفيه بالنسبة إلى أعضاء الهيئة التدريسية.

11. إلغاء إلزامية الكتاب الجامعي المقرر، والاقتصار على مفردات المادة العلمية لكل تخصص، مع تحديد أوسع بالمراجع والمصادر له. إن الربط بين الحرية والتعليم والبحث العلمي هو ثلاثية، تؤمن المناخ الملائم والحاضن للجامعات، ولحرياتها، وأثارها الإيجابية.

كما أن تعزيز فرص المشاركة للنساء والشباب في ظل ممارسة ديمقراطية يعطي للحرية الأكاديمية والحياة الجامعية مجالات أوسع للابتكار، والإبداع، والتماسك الاجتماعي الديمقراطي، وهو ما يحتاج إليه مجتمعنا في طريقه إلى التطور واللاحق بالركب الحضاري العالمي؛ بحيث نعيد له مكانته بين الأمم كما كان عبر التاريخ. وبعد؛ فإذا كانت الحرية الأكاديمية تتطلب وعياً عاماً من لدن المجتمع الأكاديمي والمجتمع المحيط والراعي، فإن ما حققته سورية من تقدم وتطور في الحالة التعليمية والتطور المعرفي والعلمي، والنقلة الحضارية التي استطاع شعبها أن ينتقل إليها بفضل الخطط التنموية؛ التي تحققت، وحيوية شعبها، وإيمانه بحقه مع أمته العربية في أن يستعيد الدور الحضاري المميز للأمة العربية، وأن يحقق مساهمة فاعلة في ركب التقدم الحضاري العالمي.

ذلك كله يؤكد أهمية إعطاء الحرية الأكاديمية كامل أبعادها؛ لتستطيع الجامعات السورية، ومراكز البحث العلمي فيها القيام بدورها الكامل و المنشود في تحقيق تنمية معرفية كبيرة؛ ينتج عنها إبداعات واختراعات ونتائج تسهم في بناء مجتمع نام، ومتطور، وفعال.

المصادر والمراجع

- جامعة الملكة أروى - مؤتمر التعليم العالي الأهلي صنعاء 2000م .
- حلواني، د.فاديه المليح - آراء في الأدب والتعليم والمرأة.
- حلواني، د.فاديه المليح - خليل مردم رئيس المجمع العلمي العربي - دار البشائر بدمشق 1991م .
- دافيدوف - مشكلات التعليم المتطور - ت: دبدر الدين عامود - وزارة الثقافة - دمشق 2003م .
- رافق، د. عبد الكريم - تاريخ الجامعة السورية - مكتبة نوبل - دمشق 2004م.
- سكران، د . محمد محمد - الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية - دار الثقافة للنشر والتوزيع - القاهرة - 2001م .
- سنبل ، د.عبد العزيز - التربية و التعليم في الوطن العربي على مشارف القرن 21/وزارة الثقافة - دمشق 2004م .
- سنقر، د. صالحه - تطور التعليم العالي في سورية - وزارة التعليم العالي السورية - 2000م .
- فور، ادغار - طبعة BLON 1986م باريس.
- قوانين وأنظمة الجامعات السورية - مجموعة التشريعات - جمع د. محمد واصل - جامعة دمشق 2009م .
- مجلة الإنماء العربي ، المؤسسة الجامعية فكرة ودور - بيروت - العددان 20 و 24 - 1981م .
- محافظة، د. علي - دراسات في التربية و التعليم العالي - دار الكرمل - للنشر والتوزيع عمان 2002م .

- محافظة ، د.علي (تحرير) - التعليم الجامعي في الأردن بين الواقع و الطموح - مؤسسة عبد الحميد شومان - عمان ، الأردن - 2001م .
- مركز دراسات الوحدة العربية - التربية و التنوير في تنمية المجتمع العربي (ندوة) بيروت 2005م .
- المركز العربي لبحوث التعليم العالي - أنماط التعليم العالي في الوطن العربي - دمشق 1986م .
- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية - التعليم والعالم العربي - (تحديات الألفية الثالثة) أبو ظبي 2000م .
- مرسى، د.محمد عبد العليم - التعليم العالي ومسؤولياته في تنمية دول الخليج العربي - مكتب التربية العربي لدول الخليج - الرياض 1985م .
- مكتب التربية العربي لدول الخليج - التعليم العالي في جمهورية ألمانيا الاتحادية - الرياض - 1987م .
- مكتب التربية العربي لدول الخليج - التعليم العالي في بريطانيا - الرياض - 2000م .
- مقالات منشورة في الصحف السورية ذات العلاقة.
- وزارة التعليم العالي السورية، المؤتمر التربوي لتطوير التعليم العالي والجامعي - دمشق 1971م .